الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

كلمة السيد وزير الشؤون الاجتماعية في الجلسة العامة للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدة رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة الكرام،

يسعدني في مستهلّ كلمتي أن أتقدم بفائق عبارات التقدير والامتنان إلى دولة قطر الشقيقة على استضافة القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال والإعداد الجيّد وحسن التنظيم لمختلف الفعاليات.

والشكر موصول إلى منظمة الأمم المتحدة، التي تحتفل بالذكرى الثمانين لإنشائها، على مجهوداتها المتواصلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين خدمة لأهداف التنمية وفق مقاربة أممية.

حضرات السيدات والسادة الكرام،

إن تونس بقيادة **السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد** تبنّت تصوّرا جديدا لتنمية شاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية باعتماد مفاهيم مجدّدة وآليات متجدّدة تستجيب لمقتضيات المرحلة ومؤسّسة على الحقوق الإنسانية في بعدها الترابطي والشمولي.

وإيمانا من الدولة التونسية بضرورة إرساء عدالة اجتماعية حقيقية في كافة أبعادها ولتكريس مقومات العمل اللائق والقطع مع كلّ أشكال العمل غير المنظّم وحماية الحقوق الأساسية للعمال، أصدر **السيد رئيس الجمهورية** قرارا بمنع مناولة اليد العاملة في القطاعين العام والخاص وإقرار الأمان الوظيفي من خلال اعتماد مبدأ الانتداب على أساس العمل القار إضافة إلى إحداث نظام خاص بالحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات وتنظيم العمل المنزلي وإحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وكانت هذه النصوص القانونية إنطلاقة لثورة تشريعية في تونس.

كما انضمت تونس خلال سنة 2024 إلى التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية وإلى التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر.

وفي هذا السياق، أطلقت بلادنا المبادرة النموذجية لقياس مدى تقبل التونسيين والتونسيات للعدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها بما يمكّن من موائمة برامجها وفق انتظاراتهم.

حضرات السيدات والسادة

تنعقد القمّة العالمية الاجتماعية في وقت يعيش فيه إخواننا الفلسطينيون أوضاعا إنسانية كارثية جرّاء الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال خاصة في حقّ الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وذلك في إنكار تام لقواعد القانون الدولي الإنساني وانتهاك صارخ لأبسط الحقوق الإنسانية.

إنّ سياسة التجويع الممنهجة التي يستخدمها الاحتلال بما في ذلك منع الماء وتعمّد استهداف الأطفال في سابقة لم يتم تسجيلها من قبل في تاريخ الإنسانية يفرض علينا، كمجموعة دولية مجتمعة في قمة عالمية محورها الإنسان، الدعوة إلى التدخل العاجل لرفع الحصار وتمكين الشعب الفلسطيني عاجلا من ضمان حقّه الطبيعي الإنساني في الحياة والعيش الكريم على كامل أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أؤكد موقف تونس المبدئي والثابت الداعم للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء مستقبل ينعم فيه بالسلام والعدل والأمن والكرامة.

حضرات السيدات والسادة

نقف اليوم كحكومات ومنظمات دولية ومجتمع مدني وقطاع خاص في مناسبة عالمية ثانية للتعاطي مع معضلة التنمية في ظل الصعوبات التي يشهدها العالم نتيجة تطور الذكاء الاصطناعي نحو إلغاء دور الإنسان في عملية الإنتاج واحتكار الثروة وانتشار الحروب وتدمير البيئة واحتداد التجاذبات الدولية التي لم تكن مطروحة بنفس الحدّة قبل 30 سنة خلال القمة العالمية الأولى بما يفرض معالجة جديدة للمسألة نهجا ومضمونا.

ولا شك أنّ ما تضمّنه الإعلان السياسي من التزامات شاركنا جميعا في صياغتها سيمثل برنامج عمل للفاعلين السياسيين لوضع مقاربات جديدة أكثر نجاعة من شأنها أن تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

إنّ مقاربة تونس مبتكرة من أجل تحقيق التنمية الشاملة في علاقة وطيدة بالعدالة الاجتماعية والدور الاجتماعي للدولة نعمل على تقاسمها على المستوى الإقليمي والدولي من أجل إيجاد حلول عملية للقضاء على التفاوت

بين الأفراد والمجموعات والحد من وسائل التحكم في الآخر وفي نهب الثروات.

مسؤوليتنا اليوم مشتركة قوامها التعاون بين جميع دول العالم لمجابهة التحديات التي نعيشها وإعادة بناء تنمية تستجيب لتطلعات الشعوب مبنية على الديمقراطية الاجتماعية الكونية يكون جوهرها الانسان وهدفها الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.